

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-232381

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-232381

في الدعوى المقامة

من/ المتهم
ضد/ النيابة العامة.

المستأنف
المستأنف ضدها

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
إنه في يوم الخميس الموافق 2024/12/05م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير
المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

الأستاذ/ ...
الأستاذ/ ...
الدكتور/ ...

رئيساً
عضواً
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-226139) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية
الأولى بالرياض، المقدم من/ ... ، هوية وطنية رقم (...) أصالة عن نفسه.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أنه بتاريخ 1445/03/12هـ وأثناء قيام الدوريات بشرطة محافظة فيفا بمهام عملها
تم الاشتباه بمركبة من نوع (...) موديل (2022) تحمل اللوحة رقم (...) ، كانت تسير بسرعة عالية وبمتابعتها
واستيقافها في الموقع المسمى (...) تم تفتيش المركبة والعثور بداخلها على عدد (100) كرز من مادة الدخان
المهرب من نوع ... على المقاعد الخلفية، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها بإدانة ... ، حضورياً بالتهريب الجمركي،
وإلزامه بالعقوبات التابعة لذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار الابتدائي محل الاستئناف الذي يحال إليه
منعاً للتكرار.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من المستأنف تبين أنها تتضمن ما ملخصه
طلب الرأفة ومراعاة ظروفه ورفع الحكم عنه لأنه فوق استطاعته.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها بتاريخ 2024/02/27م وتمكينها من حقها في الرد لمدة (45) يوماً ولم تتقدم
بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت
اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك
بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعاتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف
قائماً عليه من أسباب.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-232381

الصادر في الحوى رقم: PC-2024-232381

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03 هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08 هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2024/02/15 م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 2024/02/25 م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما يذكره المستأنف في لائحته من طلب الرأفة ومراعاة ظروفه ورفع الحكم عنه وأنه فوق استطاعته، ذلك أن جملة ما كانت عليه لائحة الاستئناف ما هو إلا استرحام ولم يقدم أي دفع جوهري تؤثر على صحة وسلامة القرار محل الاستئناف يمكن للجنة الاستئنافية مناقشتها، الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف المقدم بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/ المتهم، هوية وطنية رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-226139) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. ثانياً: رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به. ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08 هـ. وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

الدكتور/...

عضو

الأستاذ/...

رئيس اللجنة

الأستاذ/...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.